

دور المؤسسة الوقفية في تحسين التنمية المحلية

وراد رفيقة: باحثة دكتوراه

كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس -

الملخص: تلعب مؤسسة الوقف دور فعال في حل العديد من المشاكل التي تواجه التنمية المحلية وذلك عن طريق تمويل بعض المشاريع التي سطرته السياسة التنموية للإقليم ، كتمويل التعليم وتدريب اليد العاملة لدمجها في سوق العمل وبالتالي القضاء على مشاكل البطالة، كما تقوم بتخصيص الأراضي الموقوفة لبناء المساجد والمدارس والزوايا وبالتالي القضاء على مشكل الأمية، كما تقوم بتمويل قطاع الصحة ببناء المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية، أما اقتصاديا فمؤسسة الوقف لها فضل كبير في رفع النمو الاقتصادي واستدامته واستقراره بتوفير الحاجات الأساسية لأفراد الإقليم والقضاء على التبعية الاقتصادية وبالتالي تنمية الإقليم اقتصاديا.

الكلمات المفتاحية: الوقف - التمويل - النشاط الاقتصادي - مشاريع تنموية - التنمية الشاملة.

Résumé : La Fondation Waqf joue un rôle actif dans la résolution de nombreux problèmes liés au développement local en finançant des projets dominés par la politique de développement de la région, tels que le financement de l'éducation et de la formation de la main-d'œuvre pour les intégrer au marché du travail et éliminer ainsi le problème du chômage, ainsi que pour allouer les terrains suspendus à la construction de mosquées. Ainsi, l'éradication de l'analphabétisme finance le secteur de la santé en construisant des hôpitaux et des centres de santé, tandis que la Fondation Waqf a un grand mérite économique à stimuler la croissance économique, la durabilité et la stabilité en répondant aux besoins essentiels des habitants de la région et en éliminant la dépendance économique et donc développement économique de la région.

Mots-clés : waqf - financement - activité économique - projets de développement - développement global

Abstract : Waqf foundation plays an active role in solving many of the problems facing local development by financing some of the projects that have been dominated by the development policy of the region, such as financing education and training of labor to integrate them in the labor market and thus eliminating the problems of unemployment, as well as allocating the suspended land to build mosques. Thus, the eradication of the illiteracy problem, as well as financing the health sector by building hospitals and health care homes, while economically Waqf Foundation has a great credit in raising economic growth and sustainability and stability by providing the basic needs of the people of the region and eliminate dependency Economic and thus economic development of the region.

Keywords: waqf - Financing - The economic activity - development projects - Comprehensive development.

مقدمة:

تعتبر المؤسسات الوقفية من أساسيات وركائز المجتمع الإسلامي الاجتماعية والاقتصادية التي تدفع بعجلة التنمية إلى الأمام، كما تعد شكلا من أشكال المنظمات غير الربحية التي تلعب دورا فعالا في المجتمعات المعاصرة، فهي الممول الرئيسي للكثير من القطاعات كالصحة والتعليم والمرافق الثقافية، بالإضافة إلى دورها الاقتصادي الهام في صيانة الطرق وحفر الآبار والسواقي وإنشاء مختلف المرافق العامة... وغيرها، وهذا عن طريق ممارسة الصيغ التمويلية التي تتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية والتي تعمل على تحقيق التنمية المحلية.

وبذلك فإن مؤسسة الوقف تعتبر أحد القطاعات الاقتصادية المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة من خلال مختلف الأنشطة والعمليات الاستثمارية التي تقوم بها، ولقد زاد الاهتمام بالتنمية من قبل جميع المجتمعات سواء المسلمة أو الغير مسلمة، فقيرة كانت أو غنية على حد سواء، وهكذا أخذت التنمية المحلية تكتسي أهمية عظمى خاصة بالنسبة للدول المتخلفة اقتصاديا نظرا لاتساع نطاق الحاجات والخدمات العامة.

ومن أجل تحقيق التنمية على المستوى الوطني أصبح من الضروري أن يتم تحقيقها على المستوى المحلي، وهذا أصبح صعب جدا نتيجة لقصور مؤسسات الدولة المالية والمصرفية على تمويل وتغطية احتياجاتها التنموية، وباعتبار أن الجانب التمويلي يعد عامل جد مهم في فشل أو نجاح أي برنامج أو مشروع تنموي، فإنه بات من الضروري البحث عن بدائل تمويلية جديدة لسد هذا النقص.

وعليه الإشكال الذي يطرح هو: ما علاقة الوقف بالتنمية المحلية وكيف يمكن لمؤسسة الوقف أن تساهم في تمويلها؟

فرضيات البحث: على ضوء إشكالية الدراسة هذه نقوم بوضع الفرضيتين الآتيتين:

- 1- تقوم التنمية المحلية بالتغيير في المجالات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي.
- 2- ساهمت المؤسسة الوقفية في تمويل التنمية المحلية بالنهوض بالوضع الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع.

أهداف البحث:

- إظهار أهمية الوقف كمؤسسة منفصلة بكيانها.

- التعرف على التنمية المحلية ومختلف أبعادها.

- إبراز كيفية مساهمة المؤسسة الوقفية في حل مشاكل التي تعترض التنمية المحلية من خلال تمويلها.

منهجية البحث: من أجل دراسة الإشكالية المطروحة في ورقة بحثنا هذه والإجابة عليها، ومن أجل إثبات أو نفي الفرضيات المقترحة من جانبنا، اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يتناسب معها.

ولمعالجة موضوع بحثنا ارتأينا تقسيمه إلى بحثين، بحيث سندرس في المبحث الأول: تحديد المفاهيم (التنمية المحلية والمؤسسة الوقفية)، أما في المبحث الثاني سندرس دور المؤسسة الوقفية في تحقيق التنمية المحلية وتمويلها.

المبحث الأول: تحديد المفاهيم

مفهوم التنمية المحلية (تعريفها، نشأتها أهدافها، أبعادها)، مفهوم المؤسسة الوقفية (تعريفها، خصائصها، وطبيعة نشاطها)

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية ونشأتها

الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية

جاءت العديد من التعريفات عرفت لنا التنمية المحلية نتناول البعض منها:

فقد عرفها بعض الفقهاء على أنها "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والحكومية للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة"¹.

كما تعرف أيضا على أنها: "عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدات المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد

¹ عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص13.

المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولاً إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدات المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة².

وقد عرفت هيئة الأمم المتحدة بأنها: " العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومات (الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع"

وقد عرفها الدكتور محي الدين الصابر على أنها: "مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة ويقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاقتصادية والاجتماعية، ويقوم هذا الأسلوب على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة، عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائماً على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعاً في كل المستويات عملياً وإدارياً"³. كما يعرفها البعض الآخر بأنها: "حركة التغيير التلقائي الجذري المستمر والمخطط في بناء وقيام مركب للأنشطة التنموية الشاملة والمتوازنة حكومياً وأهلياً، والذي يتمثل في المشاركة الشعبية، والاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية والبشرية والمادية لتحقيق العدالة التوزيعية للمردودات التنموية المتزايدة من الرخاء الاقتصادي"⁴. كما تعرف كذلك بأنها: "حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع في بناء مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإن لم تظهر المبادرة تلقائياً تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستشارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية وفعالة لهذه الحركة".

وتعرف كذلك بأنها: " إستراتيجية لاستمرار تنمية المجتمع العامل على الربط بين الموارد المحلية والبيئة الخارجية، أي تنمية المجتمع باستخدام موارده الذاتية"، ويقصد بهذا التعريف استغلال الإمكانيات المحلية المالية والبشرية والموارد الطبيعية والثقافية المتاحة والفرص الموجودة في البيئة الخارجية مثل إعانات الدولة والمساعدات التمويلية من خلق إستراتيجية هدفها تحقيق الرفاهية للمجتمع. وتعرف أيضاً بأنها مسمار تنويع وإثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل إقليم معين من خلال تعبئة طاقات وموارد ذلك الإقليم"⁵.

² بوعامة علي - بوعامة نصر الدين، مفهوم التنمية المحلية ومعوقات تجسيدها، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وآفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريش، يومي 14 و 15 أفريل 2008، ص 02.

³ خبابة عبد الله، بعجي سعاد، التنمية المحلية الشاملة، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وآفاق)، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير، المركز الجامعي برج بوعريش، يومي 14 و 15 أفريل 2008، ص 02.

⁴ رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2011، ص 85.

⁵ عبد الحق بوعتروس - محمد دهان، متطلبات تعبئة الموارد المحلية للتنمية، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وآفاق)، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير، المركز الجامعي برج بوعريش، يومي 14 و 15 أفريل 2008، ص 02.

ويرى بعض الكتاب أنها عبارة عن: " التعبير عن التضامن المحلي الناشئ من التفاعل الاجتماعي لسكان جهة معينة لتنشيط ثرواتهم المحلية التي ستقود إلى التنمية الاقتصادية".

وتعرف بأنها " مسلسل تنويع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وإغنائها داخل أي إقليم انطلاقا من تعبئة وتنسيق موارده وطاقته، وبالتالي ستكون ثمرة مجهودات سكانه، ويهتم بوجود مشروع تنمية تتدمج فيه مكوناته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وجعل من فضاء التجاور فضاء للتضامن الفعال". كما تعرف بأنها: " عملية إغناء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على مجال تراب معين من خلال تعبئة وتنسيق مواردها وطاقاتها"⁶.

- نستنتج من خلال هذه التعريفات السابقة أن التنمية المحلية هدفها الرغبة في الارتقاء بالمستوى المعيشي الاقتصادي والاجتماعي لمجتمع معين ضمن إقليم محدد، وذلك بالاستفادة من موارده وخصائصه لتحقيق القيمة المضافة في تلك المنطقة والتي أطلق عليها في التعريفين السابقين مصطلح الغناء.

إذا فمهما تعددت التعريفات والمفاهيم التي تعالج وتناقش مفهوم التنمية المحلية، فإننا نجد التنمية المحلية بصفة عامة هي عبارة عن أسلوب وإستراتيجية تهدف إلى دمج الجهود الشعبية والحكومية ضمن إقليم أو منطقة معينة عن طريق استغلال الموارد المحلية المتاحة في البيئة الداخلية وأيضا الفرص الموجودة ضمن البيئة الخارجية بغية الارتقاء بالوحدات المحلية حضارية كانت أو ريفية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنظيمية، وهي عبارة عن حجر الزاوية الذي تحقق وتحسن من خلاله التنمية الشاملة المتوازنة.

الفرع الثاني: نشأة التنمية المحلية

قد أخذت معالم التنمية المحلية تظهر منذ بداية القرن العشرين، حيث يرى العديد من المؤرخين أنه من الممكن أن ترجع أصول التنمية المحلية إلى العقد الثاني من القرن العشرين وما بعده، في إشارة منهم إلى العديد من السياسات والبرامج والجهود التي تبنتها الحكومات والهيئات التطوعية سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو في المستعمرات البريطانية في الدول التي حصلت على استقلالها في وقت مبكر، والتي استهدفت جميعها تحريك الأوضاع الراكدة في المجتمعات المحلية الريفية ورفع مستويات الحياة الاجتماعية غير أن الاستخدام الأول لمفهوم تنمية المجتمع المحلي كما تذكر بعض الكتابات يعود إلى

⁶ عبد الناصر براني - ميلود زكري، قراءة في تجربة التنمية المحلية الماليزية (سبل استفادة الجزائر منها)، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير، المركز الجامعي برج بوعريش، يومي 14 و15 أفريل 2008، ص 3.

سنة 1944 وذلك عندما رأت اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع المحلي، واعتبارها نقطة البداية في مساهمة الحكومة⁷.

الفرع الثالث: أهمية التنمية المحلية

تتجلى أهميتها في أنها⁸ :

- تسمح للإدارات المحلية بتلبية حاجات أفرادها وإيجاد الحلول المناسبة لجزء من مشاكلها العاجلة بحكم طابع كل منطقة.
- تزيد من روح التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفعالة.
- حرص المواطن في المحافظة على المشروعات التي ساهم في تخطيطها وإنجازها.
- تنمية قدرات القيادة المحلية مع تضاعف إحساسها بالمسؤولية.
- تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية.
- توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع والاعتماد على الذات دون الاعتماد الكلي على الحكومة وانتظار مشروعاتها.
- استكمال مهمة التنمية الوطنية الشاملة على المستوى المحلي.
- تحقيق التوازن بين جميع أقاليم البلاد.
- الحد من الهجرات الداخلية بين الأقاليم وذلك بتوفير مناصب الشغل وضرورات الحياة في المناطق المعزولة.
- تعزيز روح العمل الجماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا.

⁷ عيسات العربي، براهمي حياة دور المناطق الصناعية في تفعيل التنمية المحلية - المنطقة الصناعية ببرج بوعربريج نموذجاً-، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وآفاق)، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير، المركز الجامعي برج بوعربريج، يومي 14 و15 أفريل 2008، ص03.

⁸ فتوح خالد، الاستثمار ودوره في التنمية المحلية - دراسة حالة قطاع الري لولاية تيسمسيلت -، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2009-2010.

الفرع الرابع: أبعاد التنمية المحلية

وتتمثل في البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي.

1- البعد الاقتصادي:

ويهدف إلى زيادة الثروة الاقتصادية ودمج كل الطاقات الإنتاجية في النشاط الاقتصادي وعدم ترك أي موارد اقتصادية معطلة، وعدم إهدارها وذلك عن طريق البحث عن القطاعات الاقتصادية التي يتميز بها المجتمع والاستفادة منها بما فيها العنصر البشري والذي يعد من أهم عناصر الإنتاج، كما يهدف البعد الاقتصادي إلى القضاء على الفقر ورفع معدل الدخل الفردي الحقيقي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروات، وتحسين نوعية التعليم والصحة وضمان وصولها إلى جميع أفراد المجتمع على حد سواء⁹.

كما تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا، وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز به المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي، وتحقيق التنمية المحلية البعد الاقتصادي بامتصاص البطالة من خلال دمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي، كما توفر فائض القيمة عن طريق المنتجات الاقتصادية التي تزخر بها المنطقة سواء للاستهلاك المحلي أو التوزيع للأقاليم الأخرى، وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية المحلية مثل الطرقات والمستشفيات والمدارس... الخ، فهذه الهياكل تسمح بدمج الباحثين عن العمل وكذلك تسهل الحياة للأفراد القاطنين بذلك الإقليم، كما تستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار بهذه المنطقة¹⁰.

2- البعد الاجتماعي:

حيث تهدف التنمية بالأساس إلى تنمية المجتمع وإعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الطبقات الفقيرة وتوفير السلع والخدمات الاجتماعية العامة لجميع أفراد المجتمع مثل التعليم والصحة والأمن والإسكان، حتى يتمكن من محاربة مظاهر الفقر والتخلف التي تضر بالمجتمع مثل التسول والعشوائيات، وتوفير الخدمات لجميع أفراد المجتمع بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ

⁹ علاء بسيوني عبد الرؤوف، الوقف ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية (الملكية التكافلية)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2018، ص 265.

¹⁰ غريبي محمد أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث، والدراسات العلمية، المركز الجامعي المدية، العدد 04، أكتوبر 2010، ص 05.

القرارات بكل شفافية، فكل اهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب يؤثر بشكل مباشر على مختلف شرائح المجتمع¹¹.

ولهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية لأن توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة بزيادة القيمة المضافة، وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية خدمة للمجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنبل والإخلاص وينبذ الجريمة ومحبا لوطنه ومنطقته.

3- البعد البيئي للتنمية المحلية:

وهو يرتبط بالبعدين السابقين حيث أن زيادة الإنتاج من أجل الإسراع بعملية التنمية يجب أن لا تكون على حساب التأثير على البيئة بالتلوث، أو على حساب التقليل من نصيب الأجيال القادمة من الموارد والثروات المتاحة، فالإنصاف هو مفتاح تحقيق التنمية المستدامة التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بتلبية احتياجات الأجيال القادمة.

ولهذا يركز البعد البيئي في التنمية المحلية على العدالة في توزيع الموارد والخيرات فيما بين الجيل الواحد والأجيال المتلاحقة، والإدارة السليمة والسلمية للموارد الاقتصادية والحفاظ على البيئة من التلوث¹².

وفي الأخير نقول أن التنمية المحلية ملزمة باحترام الأبعاد الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وذلك من أجل أن يعود النفع العام لجميع أفراد المجتمع.

المطلب الثاني: مفهوم المؤسسة الوقفية (تعريفها، خصائصها، وطبيعة نشاطها)

الفرع الأول: تعريف المؤسسة الوقفية

هي عبارة عن جهات خيرية لا تهدف إلى الربح، تنشأ من أجل إدارة الممتلكات الوقفية والإشراف عليها، وتنميتها وإنفاق ريعها في أوجه الخير العامة، تعمل هذه الهيئات من خلال قانون إتحادي أو محلي أو تشريع خاص¹³.

¹¹ علاء بسيوني عبد الرؤوف، المرجع السابق، ص 265.

¹² علاء بسيوني عبد الرؤوف، المرجع السابق، ص 266.

¹³ سامي الصلاحيات، مرتكزات أصولية في فهم طبيعة الوقف التنموية والاستثمارية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2005، ص 20.

كما يمكن تعريفها على أنها : " المؤسسة التي تدير أموال مجموعة مختلفة من الممتلكات الوقفية، منها الثابت الذي يدر عائداً، أو الثابت الذي يعطي منفعة، ومنها المنقول النقدي أو الغير النقدي، وتحتاج هذه الأموال إلى منهج لإدارتها بما يحقق المحافظة عليها وينمي من عوائدها ومنافعها¹⁴.

كما تعرف أيضاً أنها : " هي وحدات ذات طابع خاص تقوم بإدارة الأموال الموقوفة في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وحسب ما ورد بحجة الواقف من مقاصد بهدف تعظيم المنافع والخدمات التي تعود على الأفراد والمجتمعات".

الفرع الثاني: خصائص المؤسسة الوقفية

وتتسم المؤسسات الوقفية بمجموعة من الخصائص من أهمها ما يلي :

- الغاية الأساسية لتقديم خدمات ومنافع خيرية (اجتماعية أو اقتصادية ...)، ولا تهدف من أداء أنشطتها المختلفة تحقيق الربح ولكن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الخيرية، وإن كانت عند استثمارها للأموال تسعى لتحقيق أكبر عائد (نماء) ممكن ليساعدها في تحقيق مقاصدها.

- مملوكة لكيان اجتماعي تحت إشراف حكومي، ولا تنتقل هذه الملكية بالتداول بين الأفراد كما هو الحال في المؤسسات والشركات الاقتصادية، كما أن لها شخصية اعتبارية موثقة ومعتمدة من الدولة.

- **المشروعية:** ويقصد بذلك أنها تتضبط في كافة أنشطتها المختلفة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وبالفتاوى والقرارات والتوصيات الصادرة من مجامع الفقه الإسلامية.

- يتولى مجلس إدارتها مجموعة من الأفراد من ذوى الخبرة والاختصاص والاهتمام تطوعاً أو بأجر حسب النظم واللوائح والقوانين الحاكمة لذلك، كما ينفذ أنشطتها مجموعة من العاملين بأجر وطبقاً للأعراف السارية.

- تباشر مجموعة من الأنشطة الرئيسية منها: التحفيز على وقف الأموال، إدارة الأموال الوقفية، توزيع المنافع والخدمات من الأموال الوقفية بالإضافة إلى الأنشطة الخدمية المختلفة.

- لا يجوز الحجز أو مصادرة أموالها إلا بمبرر معتبر شرعاً.

¹⁴ حسين حسين شحاتة، ملتقى حول منهج وأساليب إدارة المؤسسات الوقفية، التخطيط الرقابة، تقويم الأداء واتخاذ القرارات، 2011، ص19.

الفرع الثالث: طبيعة نشاط المؤسسات الوقفية

يتولى الإشراف العام على شؤون الأوقاف الخيرية - في معظم الأحيان - القاضي أو مؤسسة أو هيئة أو وزارة حسب التشريعات المنظمة لذلك، وتتولى هذه الجهة من ناحية أخرى تعيين ناظر (متولى) لكل وقفية على النحو السابق بيانه وذلك في ضوء ضوابط شرعية وقانونية معينة.

ومن أهم المسؤوليات الإدارية التي تقوم بها المؤسسات الوقفية ما يلي:

1. التمثيل القانوني للوقف أمام الجهات المختلفة.
2. وضع الخطط الإستراتيجية العامة لشؤون الأوقاف.
3. وضع السياسات الإستراتيجية العامة لشؤون الأوقاف.
4. تحقيق التنسيق والتكامل بين الأوقاف في ضوء حجج الواقفين.
5. المتابعة والمراقبة المستمرة لأداء نظار الأوقاف في ضوء حجج الواقفين والقوانين والنظم واللوائح والتعليمات الصادرة .
6. محاسبة نظار الأوقاف عن مسؤولياتهم وتقويم أداءهم باستخدام المعايير المناسبة وتنمية الإيجابيات وعلاج السلبات.
7. اتخاذ القرارات الإستراتيجية الخاصة بشؤون الأوقاف بما يحقق المقاصد المستهدفة بكفاءة عالية

خلاصة لهذا المبحث:

نقول أن التنمية بمفهومها الواسع والمستدام تشمل الإنسان والمجتمع والبيئة، ومن متطلباتها وشروطها الأساسية العدالة والمساواة وعمارة الأرض والحفاظ على حق أجيال المستقبل في الموارد والثروات، وهذه القيم غايتها تحقيق الرفاهية للمجتمع وكفالة العيش الكريم لهم وضمان حريتهم، ومؤسسة الوقف الممول الفعال في تحقيق كل هذه الأهداف النبيلة.

المبحث الثاني: دور المؤسسة الوقفية في تحقيق التنمية المحلية وتمويلها

سنتعرف في هذا الجزء من ورقتنا البحثية على الدور الذي يمكن أن يقوم به الوقف في تحقيق التنمية المحلية بأبعادها الثلاثة، وهذا من خلال التعرف على المضمون التنموي للمؤسسة الوقفية وأيضاً التعرف على أهم المشكلات والعقبات التي تعترض التنمية المحلية، ومدى مساهمة الوقف في تجاوزها أو على الأقل الحد منها.

وعليه سنقسم هذا المطلب من الدراسة إلى فرعين اثنين:

المطلب الأول: المضمون التنموي للوقف

الوقف في مضمونه الاقتصادي عملية تنموية حيث يتضمن بناء الثروة الإنتاجية من خلال عملية استثمار حاضرة لمصلحة الغير أو المجتمع، فالوقف هو حبس الأموال عن الاستهلاك الآني وتحويلها إلى استثمار منتهج يهدف إلى زيادة الناتج من السلع والخدمات والمنافع في المجتمع، إذن فهو عملية تجمع بين الادخار والاستثمار معا¹⁵.

كما يتضمن الوقف في مضمونه الاقتصادي عملية تحويل لجزء من المدخول والثروات الخاصة إلى موارد تكافلية دائمة تخصص منافعها من سلع وخدمات وإيرادات لتلبية الاحتياجات التنموية، مما يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية اللازمة لتكوين ونمو القطاع الثالث الذي يعتبر مهما لاستقرار المجتمع وتوازنه، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث حركية اقتصادية إيجابية للثروات والدخول لضمان الوصول إلى توزيع توازني احتكاري عادل بين أفراد المجتمع وفئاته وأجياله المتعاقبة¹⁶.

أما الوقف في مضمونه الاجتماعي فهو عملية جوهرية تهدف إلى إعادة التوازن بين أفراد المجتمع وشرائحه وقطاعاته المختلفة كما أنه يعمل إلى جانب أدوات مساعدة أخرى كالزكاة، الوصايا، الصدقات وغيرها، كل يحقق منها أهداف وغايات بشكل نسبي في نشاطات التكافل الاجتماعي، كما يعتبر الوقف أحد العناصر الأساسية في التكوين الاجتماعي للمجتمع وهو يقوم على عمليات تغيير اجتماعي تركز على البناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد، وتقديم الخدمات المناسبة لهم في جوانب التعليم، والصحة، والإسكان والتدريب المهني، وتنمية المجتمعات المحلية.

وتنفذ من خلال الجهود الأهلية والحكومية، بحيث يصبح الوقف عملية توحيد وتنظيم الجهود المشتركة نحو المجالات الحيوية التنموية المكتملة، ومن ناحية أخرى يعتبر نظام الوقف نظاما اجتماعيا فرعيا يكمن خلفه نموذجا من القيم يعلي من شأنه المشاركة الفردية في الشؤون العامة، كما أنه يتضمن مبادرة وإسهام فئات من مختلف درجات السلم الاجتماعي، حيث توقف أموالها بقرار فردي، فيتم تحويل الأموال إلى مؤسسة عامة يترتب على وجودها التزامات لكافة أفراد أطراف الوجود الاجتماعي¹⁷، فمثلا وقف مدرسة يترتب عليه الكثير من العمليات التعليمية والثقافية والارتقاء بالمستوى التعليمي والثقافي في

¹⁵ منذر قحف، التكوين الاقتصادي للوقف في بلدان الهلال الخصيب، ندوة الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف، لبنان، 2003، ص 413-414.

¹⁶ صالح صالح، الدور الاقتصادي والاجتماعي لقطاع الوقف، مجلة العلوم الإنسانية، منشورات جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 07، فيفري 2005، ص 163، 164.

¹⁷ كمال منصوري، الإصلاح الإداري لمؤسسات قطاع الأوقاف، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 180.

المجتمع، وكذلك الأمر بالنسبة لوقف مستشفى أو تمويل مشروع بحث علمي. وعليه يمكن القول أن الوقف خلق طاقة معنوية تحفز الأفراد في المجتمع على فعل الخير وتجعل لديهم الرغبة والقبالية على المشاركة الفعالة وتوحيد الجهود الأهلية والحكومية وقيم المشاركة التي تتضمنها عملية الوقف، تستدعي من المؤسسة الوقفية بناء وترسيخ ثقافة المشاركة والانفتاح على مختلف فئات المجتمع مما يعطي دفع للعمل الوقفي¹⁸.

المطلب الثاني: الدور التمويلي لمؤسسة الوقف في الحد من مشكلات التنمية

الوقف في حد ذاته تمويل كما أنه في نفس الوقت استثمار، فالوقف كتمويل كونه مالا يتم حبسه وتسبيل منافعه على أعمال البر والخير فهو مصدر تمويلي من جانبين: فأما الجانب الأول هو أصل الواقف ذاته، والجانب الثاني: هو ما يدره ذلك الأصل في إيرادات توجه إلى أعمال الخير¹⁹، أما الوقف كاستثمار ظاهر في كونه أصل مالي يستهدف من خلاله الواقف تمويل جهة من جهات البر المختلفة فهو مال نامي أو قابل للنمو، أي أن استثمار الوقف يسمح بإيجاد ريع أو عائد متجدد يمكن الاستفادة منه (الموقوف عليه) من استمرار الانتفاع به على وجه يشبع حاجاته بما يتماشى مع شروط الواقف، مما تجعل طبيعة الوقف منه ثروة استثمارية متزايدة، فالوقف في أصله وشكله العام ثروة إنتاجية توضع في الاستثمار على سبيل التأيد، يمنع بيعه واستهلاك قيمته، ويمنع تعطيله عن الاستغلال، ويحرم الانتقاص منه والتعدي عليه²⁰.

وللوقف العديد من مساهمات في التغلب على العقبات ومشكلات التنمية من أهمها ما يلي:

الفرع الأول: مساهمة مؤسسة الوقف في تنمية النشاط الاقتصادي

للوقف مساهمة فعالة في تحقيق التنمية المحلية نذكر أهمها:

1 يساهم الوقف في الحد من التبعية الاقتصادية من خلال المساهمة في سد الحاجات الأساسية وعلاج انحراف الهياكل الإنتاجية، بحيث يعمل على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، وهذا ما يدفع الهياكل الإنتاجية في اتجاه إنتاج السلع التي تلبي الاحتياجات الأساسية لأغلب أعضاء المجتمع، كما يساهم في من خلال الخدمات المجانية ومشروعات البنية الأساسية التي تؤديها في خفض التكاليف الإنتاجية للمنتجات المحلية كوقف الآبار لسقي الزرع، أو وقف شبكات المياه، إنشاء الطرق والجسور من

¹⁸ كمال منصور، الدور التمويلي للأوقاف النقدية نحو مؤسسات وفاقية مانحة لتمويل المشروعات الصغيرة، ورقة لبحث مقدم لمؤتمر دبي الدولي للأوقاف حول آليات مبتكرة في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دبي أيام 16 و17 فيفري 2010، ص 07.

¹⁹ كمال منصور، الدور التمويلي للأوقاف النقدية، المرجع السابق، ص 07.

²⁰ حسن عبد الله الأمين، إدارة وتثمين ممتلكات الوقف، البنك الإسلامي للتنمية، وقائع الندوة 16، جدة، 1984، ص 93.

أموال الوقف،..... وغيرها، وهذا ما يعزز القدرة التنافسية ويقلل الواردات ويدعم الصادرات والحد من التقلبات في حصيللة الصادرات والصرف الأجنبي، ويحقق الاستقرار الاقتصادي²¹.

2- يساهم الوقف في زيادة الطلب واستمراريته فهو أداة عطاء مستمرة تغطي حاجيات المحتاجين بصورة متجددة ومستمرة، فالوقف يعكس طلبا على مزيد من السلع والخدمات²².

وبالتالي فإن زيادة الإنفاق الاستثماري والذي يحتل مكانة إستراتيجية في نظرية الدخل والتشغيل حيث لا يمثل جزءا هاما من الطلب فحسب، وإنما هو مصدر للتوسع في الطاقة الإنتاجية، إذ أن أغلب التقلبات في مستوى الدخل والتشغيل كانت تنطلق من تقلبات في الإنفاق الاستثماري، الذي يعتبر أحد الأسباب الأساسية للنمو السريع في مستويات المعيشة خلال القرنين الماضيين، حيث أن الوقف يساهم في زيادة الإنفاق الاستهلاكي، هذا الأخير الذي يساهم في البناء العديد من المنشآت من مدارس وطرق ومستشفيات وغيرها، حيث يؤدي وقف رؤوس الأموال العقارية والنقدية المستثمرة في مجالات اقتصادية واجتماعية إلى إخراج هذه الأموال الزائدة عن كفاية أصحابها من الاكتناز إلى استثمارات ذات عائد طويل المدى.

وبذلك يستطيع الوقف أن يساهم في الإنفاق الاستثماري من خلال تنمية موارد الوقف باستثمار جزء منها في التجارة، الصناعة والزراعة²³.

الفرع الثاني: دور مؤسسة الوقف في تحقيق التنمية الاجتماعية

ويتجسد دورها في:

1- زيادة مستوى التشغيل والقضاء على البطالة: حيث لعبت مؤسسة الوقف عبر التاريخ دور جد مهم ومؤثر في تعليم أفراد المجتمع المسلم وتنمية مهاراتهم وزيادة قدراتهم، وتوفير فرص عمل لهم، بحيث يحتل هدف تحقيق التشغيل الكامل مكانة هامة من بين أهداف التنمية في الدول النامية، ويمكن توضيح دور المؤسسة الوقفية في معالجة هذه الظاهرة في النقاط التالية²⁴:

- المساهمة في إنشاء المشروعات الوقفية المتعددة والتي تعمل على إيجاد فرص توظيف جديدة.

²¹ علاء بسيوني عبد الرؤوف، المرجع السابق، ص 319.

²² صالح عبد الله كامل، دور الوقف في النمو الاقتصادي، أبحاث ندوة نحو دور تنموي للوقف، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، 1993، ص 42.

²³ سليم هاني منصور، الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، رسالة دكتوراه، مؤسسة الرسالة لبنان، ص 115.

²⁴ عمر بن فيحان المرزوقي، اقتصاديات الوقف في الإسلام، مجلة الأوقاف، العدد الثالث، الأمانة العامة للأوقاف بالملكة العربية السعودية، 2009، ص 101.

- يساهم الوقف في تحقيق التشغيل من خلال الوقف النقدي حيث يمكن أن تستثمر هذه الأوقاف النقدية وفقا لصيغة المضاربة الشرعية وصرف الأرباح الخاصة بالوقف في تمويل مجالات وأنشطة اقتصادية واجتماعية كثيرة من شأنها أن توفر مزيدا من فرص العمل في الاقتصاد كتمويل أصحاب الأفكار والخبرات الذين ينقصهم المال حتى يتحولوا إلى فئة أصحاب الأعمال، كما تعمل المؤسسة الوقفية على شراء آلات ومعدات وتأجيرها للقادرين على العمل.

- إعداد اليد العاملة في مختلف أعمال الإشراف والرقابة والإدارة، فضلا عن الخدمات الإنتاجية والتوزيعية بما يساهم في تشكيل طلب كبير على الأيدي العاملة بالمجتمع²⁵.

- تمويل الحرفيين بتوفير المعدات ورأس المال التشغيلي، وبالتالي يمكن دعم وتطوير قطاع الصناعات الصغيرة التي سوف تستوعب جانبا مهما من العاطلين عن العمل.

- دعم الأسر المنتجة والصناعات الغذائية المنزلية كمربي الدواجن والذي يعود عليهم بالدخل المستمر من جهة ومن جهة أخرى يوفر بعض السلع الغذائية لسكان تلك المنطقة.

2- دور المؤسسة الوقفية في توفير اليد العاملة المؤهلة²⁶:

ولكي تكون يد عاملة مؤهلة وجب أن تخضع لتكوين خاص كي تدخل إلى سوق العمل، حيث وجب التوفيق بين التكوين النظري والتكوين التقني، والتطبيقي، ولذلك وجب الاهتمام بالقطاع التعليمي، وقد أثبت الواقع أن المؤسسات التي كان لها الدور الفعال في تنمية التعليم سواء في المساجد أو في المدارس أو في المكتبات أو غيرها من المؤسسات الوقفية، حيث رعت الأموال الوقفية عملية التعليم في مرحلة الطفولة إلى غاية المراحل الدراسية العليا المتخصصة، ويمكن توضيح دور المؤسسات الوقفية في توفير اليد العاملة في النقاط التالية:

- **الوقف على المدارس:** إن وقف المسلمين للمدارس بكافة أنواعها ومراحلها إسهام كبير في حركة التنمية العلمية والثقافية، حيث سمحت للمتعلمين والمعلمين فرصة التزقي والنهوض العلمي من خلال التفرغ للدراسة والبحث العلمي الذي كان سببا في بروز علماء وباحثين.

- **الوقف على المكتبات:** قد أثبت التاريخ على أن الأوقاف أسهمت في تعزيز وتقوية أسس التعليم عن طريق إيقاف المكتبات، ومن بين أهم وأشهر المكتبات التي قامت بدور حضاري مهم في

²⁵ نعمت عبد اللطيف مشهور، أثر الوقف في تنمية المجتمع مجلة الاقتصاد الإسلامي، عدد 224، دبي، 2000، ص37.

²⁶ أسماء بن زيادي، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 20-21، ماي 2013.

التاريخ الإسلامي المكتبة التي بناها ثم أوقفها بنو عمار في طرابلس، وكانت شاسعة جدا وضخمة إذ كان عدد الناسخين فيها حوالي 188 ناسخا يتناوبون في العمل ليل نهار لا ينقطع النسخ فيها.

3- مساهمة المؤسسة الوقفية في تحقيق تنمية الصحة: حيث أن التنمية الصحية تعمل على زيادة الإنتاجية والعمر الإنتاجي وقدرة الأفراد على العمل، لذلك تتصح المؤسسات الدولية الدول النامية باستثمار ما لا يقل عن 15 بالمائة من ميزانيتها الوطنية في قطاع الصحة، ويبرز دور المؤسسة الوقفية في هذا القطاع بالإنفاق على المؤسسات الصحية ببناء المستشفيات ودور الرعاية الصحية وتقديم العلاج المجاني للمحتاجين²⁷.

الخاتمة:

نخلص من ورقتنا البحثية هذه أن المؤسسة الوقف دور هام وفعال في التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية عبر الأزمنة، من خلال حل المشاكل والمعوقات التي حالت دون النهوض بعجلة التنمية المحلية إلى الأمام كعلاج مشكلة البطالة والفقر وعجز الموازنة، وإعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الطبقات الفقيرة، وتحسين التعليم والصحة بوقف المكتبات والمدارس لصالح العلم والمتعلمين، وبناء المستشفيات ودور الرعاية الصحية وتوفير العلاج المجاني للفئات الفقيرة والمحتاجة، بالإضافة إلى الدور الذي لعبته في تحقيق التنمية المستدامة وتحفيز النشاط الاقتصادي، وعلى هذه النتائج المحفزة أوصي بالاهتمام أكثر بالوقف والاستثمار فيه وتنميته من أجل القيام بدوره أكثر وتحقيق نتائج أهم للتغلب على المشاكل الاقتصادية وكذا الاجتماعية وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات، والفعل الحضاري في كل إقليم وبالتالي تحضر كل المجتمعات.

²⁷ علاء بسيوني عبد الرؤوف، المرجع السابق، ص 318.